ترامب يجدد فرض عقوبات على نظام الأسد

# تركيا: تسليح واشنطن لمقاتلين أكراد بسوريا «غير مقبول»

قوات النظام السوري

غارات بريف حلب

- تهجير الدفعة التاسعة من أهالي حي الوعر
- «داعش» يصد هجوماً للنظام شرقي حلب مع استمرار القصف الروسي
- النظام السوري يسيطر على قرية إستراتيجية شرق حلب

عواصم – «وكالات»: جدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب العقوبات المفروضة على النظام السوري منذ عهد سلفه باراك أوباما، ودان استخدام نظام الرئيس بشار الأسد «للعنف الوحشي وانتهاكات حقوق الإنسان».

وفي رسالة بعث بها إلى كل من رئيسي مجلسي النواب والشيوخ (غرفتا الكونغرس)، قال ترمب إن «الحرب الوحشية» التي يشنها النظام ضد الشعب السوري لا تشكل خطرا على الشعب السوري فحسب، بل تولد اضطرابات في المنطقة.

ولا يحتاج الرئيس الأميركي إلى موافقة الكونغرس لتجديد العقوبات، لكن يبقيه بالأمر احتراما للسلطة التشريعية.

وندد ترامب في رسالته بتصرفات النظام السوري بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ودعم «المنظمات الإرهابية»، وتعطيل قدرة الحكومة اللبنانية على العمل بشكل فاعل، وكونه خطرا غير طبيعي على الأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة.

وقال إن واشنطن تدعو النظام السوري إلى وقف حربه الشرسة والالتزام بوقف الأعمال العدائية، وتسهيل عملية إيصال المساعدات الإنسانية والتفاوض على تحول سياسي في سوريا.

ورغم أن تجديد هذه العقوبات كل ستة أشهر يعد إجراء تقليديا، فإن مراقبين يرون أنه قد يكون مؤشرا على سياسات ترمب تجاه النظام السوري.

ويتعرض من تفرض واشنطن عقوبات عليه إلى حجب أمواله وممتلكاته الواقعة ضمن نطاق صلاحيات الولايات المتحدة الأميركية، ومنع المواطنين الأميركيين من التواصل مع المعاقَبين أو إجراء أي تبادل أو تحويل مالي معهم.

من ناحية أخرى انتقدت تركيا أمس الأربعاء، إعلان الولايات المتحدة نيتها تزويد الأكراد الذين يقاتلون تنظيم داعش في سوريا بالسلاح والمعدات العسكرية، معتبرة أنه «غير مقبول».

وقال نائب رئيس الوزراء التركي نور الدين جانيكلي، لقناة «ايه-خبر» إن «تزويد وحدات حماية الشعب الكردي بالسلاح غير مقبول». وأضاف أن «سياسة من هذا النوع لن تفيد أحدا».

وقال في تصريحات تأتي قبل أيام من لقاء مرتقب في واشنطن بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأمريكي دونالد ترامب، «نتوقع أن يتم تصحيح هذا الخطأ».

وترى واشنطن في وحدات حماية الشعب الكردي الحليف الأفضل لها في سوريا ضد المقاتلين المتطرفين.

إلا أن أنقرة تنظر إلى المجموعة على أنها إرهابية وهو ذات التصنيف الذي تضع فيه حزب العمال الكردستاني الذي أطلق تمردا مسلحا في تركيا منذ 1984 خلف عشرات الآلاف من القتلى.

وأفادت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) دانا وايت، في بيان أن ترامب «أعطى إذنا لوزارة الدفاع بتجهيز العناصر الكردية في قوات سوريا الديموقراطية كخطوة ضرورية لضمان تحقيق انتصار واضح على تنظيم داعش في الرقة».

وسيجتمع أردوغان بترامب الأسبوع المقبل، في أول لقاء يعقده الزعيمان كرئيسين.

وكان وفد تركي رفيع المستوى يضم رئيس الأركان الجنرال خلوصي أكار، والمتحدث باسم الرئاسة إبراهيم كالين، ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان، سيقوا أردوغان إلى الولايات المتحدة من أجل التحضير للزيارة.

وأكدت أنقرة في السابق على أنها منحسة للمشاركة في معركة استعادة الرقة ولكن بشرط عدم انخراط المقاتلين الأكراد السوريين فيها.

وصرح أردوغان الشهر الماضي أنه إذا تعاونت تركيا والولايات المتحدة معا، فستتمكن الدولتان من تحويل الرقة إلى «مقبرة» للإرهابيين.

من جانب اخر بدأت أمس الأربعاء، تهجير دفعة جديدة من حي الوعر المحاصر بمدينة حمص، حيث المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التحضيرات تجري من قبل للقرر خروجهم في الدفعة التاسعة، المهجرة من الحي، نحو مناطق سيطرة القوات التركية بريف حلب الشمالي الشرقي.

وجرى التوقيع على اتفاق تهجير جديد في سوريا مارس الماضي، بين القائمين على حي الوعر وسلطات النظام السوري، بوساطة روسية، بعد جولات من المفاوضات بين الطرفين.

وينص الاتفاق في بنوده على خروج أكثر من 12 الف شخص من الحي من ضمنهم نحو 2500 مقاتل، ويجري التهجير إلى ريف حمص الشمالي أو إدلب أو منطقة جرابلس، إضافة إلى فتح المعابر للدخول والخروج إلى حي الوعر، على أن تجري تشكيل لجان تشرف على عملية الخروج وتهيئتها.

وجاء الاتفاق بعد أكثر من شهر من القصف العنيف والمكثف والعنيف على الحي، من قبل قوات النظام السوري والمسلحين الموالين له، مخلفا أكثر من 250 قتيل وجريح.

وتضمن الاتفاق كذلك، أن تستمر عمليات خروج الدفعات بشكل أسبوعي، فيما تتحمل القوات السورية والقوات الروسية المسؤولية الكاملة عن سلامة الخارجين من الحي.

وعلى صعيد آخر، تجددت الاشتباكات بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة، وعناصر تنظيم داعش من جهة أخرى، على محاور في محيط مطار دير الزور العسكري ومحيط اللواء 137 وقرية الجفرة، بالتزامن مع اشتباكات بين الطرفين على محاور في حي الصناعة بمدينة دير الزور، وفقا للمرصد.

وبدأ تنظيم داعش هجوما على مواقع ومراكز لقوات النظام السوري في المنطقة، وترافقت الاشتباكات مع استهدافات متبادلة بين الطرفين.

وأضاف المرصد أن طائرات يرجح أنها تابعة للتحالف الدولي نفذت ضربات استهدفت مقراً للتنظيم في مدينة البوكمال الحدودية مع العراق، حيث تسبب القصف بمقتل 3 على الأقل من داعش، وإصابة نحو 20 شخصاً آخرين معظمهم من المدنيين.

من جانب آخر تمكن تنظيم داعش الإرهابي من صد هجوم لقوات النظام السوري بريف حلب الشرقي، الثلاثاء، ونفذ هجمات معاكسة كبدت قوات النظام خسائر بشرية وعسكرية، في حين تتواصل الغارات الجوية الروسية على بلدات ريف حلب الشرقي موقعة قتلى وجرحى بصفوف المدنيين.

وقال مصدر ميداني بريف حلب الشرقي، بحسب موقع «إراتيوز»، إن «قوات النظام مدعومة بتغطية جوية روسية ومجموعات من الميليشيات العراقية والأفغانية جددت محاولاتها الهجومية للتقدم نحو مواقع تنظيم داعش بكل من بلدة المهدوم ومطار الجراح العسكري بريف حلب الشرقي».

وأضاف «مهدت قوات النظام لتقدمها بقصف مدفعي وصاروخي مكلف طال كلا من قرى سمومة ورسم الفالح المجاورة لبلدة المهدوم التي تعرضت بدورها لقصف صاروخي مكلف تخلله محاولة تقدم لقوات النظام من الجهة الغربية، ودارت اشتباكات عنيفة بين الجانبين تمكن خلالها مقاتلو التنظيم من صد هجوم قوات النظام وإجباره على التراجع، ونفذ داعش عدة عمليات تسلل ضد مواقع قوات النظام قرب قرية العطشان أوقعوا خلالها نحو ثمانية عناصر من هذه القوات بين قتيل وجريح وتدمير اليتين عسكريتين واغتنام اسلحة خفيفة ومتوسطة».

وصد مقاتلو التنظيم هجوماً آخر لقوات النظام نحو محيط مطار الجراح العسكري، حيث أجبروا قوات النظام على التراجع بعد استهداف تجمعاتها بالقذائف الصاروخية، ووافقت هذه المعارك غارات جوية روسية مكثفة أدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين بقرية ديسي فرج، كما طال القصف الجوي الروسي كلا من رسم الفالح والمهدوم وكشيش ومسكنة والمسحة بريف حلب الشرقي، أوقعت جرحى بصفوف المدنيين.

من ناحية أخرى استعادت قوات النظام السوري، السيطرة على بلدة المهدوم الواقعة شرقي محافظة حلب شمالي البلد العربي، من قبضة تنظيم داعش، حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وكانت هذه البلدة، الواقعة على الطريق السريع الذي يربط بين مدينة حلب والرقة، أحد المراكز الهامة المتبقية لدى التنظيم المتطرف في ريف حلب الشرقي، بحسب المرصد.

وتمكنت قوات النظام السوري من استعادة السيطرة على البلدة بعد أن شنت مئات الضربات الجوية والصاروخية والمدفعية ضدها خلال الأشهر الماضية.

على جانب آخر، أشار المرصد السوري إلى أن الاشتباكات لا تزال مستمرة بين الطرفين في محاولة من قوات النظام لتطويق مطار الجراح العسكري في الريف الشرقي لحلب، بهدف إجبار التنظيم إما على المواجهة حتى النهاية، أو الانسحاب من القاعدة الجوية.

ويعد هذا المطار واحدا من أهم القواعد العسكرية لتنظيم داعش في المحافظة.

# السبسي يأمر الجيش بتأمين شركات النفط والفوسفات من الاحتجاجات

الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي

تونس – «وكالات»: قال الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الأربعاء في خطاب ألقاه في قصر المؤتمرات بالعاصمة تونس، بعد أسابيع من الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات التي أضرت بأهم المرافق الاقتصادية للدولة خاصة إنتاج النفط، والفوسفات في عدد من المناطق، إنه طلب من الجيش تأمين منشآت إنتاج النفط والفسفاط، بعد توالي الاعتصامات التي تمنع استخراجها وتصديرها.

واتهم السبسي في خطابه الذي نقله التلفزيون الرسمي، بعض الأطراف السياسية في تونس بالعمل على الالتفاف على السلطات الدستورية، والانقضاض على السلطة من باب الدعوة إلى حل مجلس النواب وتنظيم انتخابات نيابية سابقة لأوانها.

وتعرف ولايات تونسية كثيرة، احتجاجات واعتصامات تحت شعار المطالبة بالتنمية والتشغيل والحصول على منافع مباشرة من الثروات الوطنية، ما أدى إلى تعطل العمل والإنتاج في بعض آبار النفط والغاز، ومنع استخراج الفسفاط وتصديره، وتصنيعه، ما ألحق ضررا بالغا بالاقتصاد التونسي المترنح، كان آخره تراجع الدينار أمام الدولار واليورو، بشكل قياسي وغير مسبوق في تاريخ العملة الوطنية منذ 1956.

وكانت حكومة يوسف الشاهد، عرضت في الأسابيع الماضية مشروع مصالحة اقتصادية ومالية، يهدف إلى المصالحة مع رجال الأعمال والشخصيات المتهمة بالفساد وسرقة المال العام في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، مقابل غرامات، وتعويضات يدفعونها لخزينة الدولة، قبل رفع التضييقات ضدهم مثل منع السفر، وتجميد التصرف في أملاكهم وثرواتهم الشخصية، من أجل التعجيل بالتعافي الاقتصادي، وهو المشروع الذي ترفضه بعض الأحزاب والشخصيات المعارضة، مثل الرئيس المؤقت السابق المنصف المرزوقي، والحركات القريبة منه، وتعمل على إسقاطه بالدعوة إلى الاحتجاج، والاعتصام، وحتى التمرد.

جهادي سابق: قيادات بالجماعة الإسلامية متورطة في تشكيل خلايا تكفيرية مسلحة في صعيد مصر

# مسؤول مصري: العلاقة مع السعودية راسخة ولا يمكن تفكيكها

نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية في مصر حسام الشاذلي

القاهرة – «وكالات»: قال نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية في مصر، عضو مكتب مكافحة الفساد ومدير مركز التدريب القضائي المستشار حسام الشاذلي، إن «العلاقات المصرية السعودية تجمعها رواسخ أدبية وثقافية وحضارية ممتدة عبر التاريخ، ولا يمكن تجزئتها ولا تفكيكها»، بحسب صحيفة «الجزيرة» السعودية أمس الأربعاء.

وأكد الشاذلي أن «العلاقات بين مصر والسعودية لا يمكن تجزئتها ولا تفكيكها، ونحن كمصريين نسعد بأن السعودية دولة شقيقة لمصر، التي كما هي الجناح الغربي الكبير للوطن العربي، فالمملكة بكل تأكيد هي الجناح الكبير الشرقي للأمة العربية كلها، وكان شرف للمصريين جميعاً أن حلت مصر ضيف شرف في الجنادرية داخل السعودية هذا العام، ما يؤكد على رواسخ أدبية وثقافية وحضارية ممتدة من جذور التاريخ بين البلدين».

وأضاف الشاذلي حول مكافحة الفساد والتعاون الدولي: «نحن مجتهدون في هذا المجال، ولكن بكل تأكيد، أولاً عندما نتحدث عن الفساد نحن نتحدث عن منظور محلي ومنظور عالمي، والمنظور العالمي تقوده منظمات عالمية متخصصة مثل منظمة الشفافية العالمية والأمم المتحدة بصياغتها للمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، وكافة الدول الأعضاء في هذه المنظمات تقوم بالتوقيع على تلك المواثيق والاتفاقيات توقيعا مشتركا بما فيها المملكة العربية السعودية ومصر».

وأوضح رئيس هيئة النيابة الإدارية في مصر: «الفساد ليس وطنيا، بل أصبح عالميا، وجرائم الفساد وجرائم غسيل الأموال من الجرائم التي تعبر المحيطات، أي ليس لها وطن، ولهذا فإن أوجه التعاون في هذا المجال كبيرة جدا، واعتقد أن من أكثر الدول التي وقعنا معها اتفاقيات تعاون مشترك في هذا المجال، وكافة أوجه التعاون التنفيذي والقضائي كانت المملكة العربية السعودية».

وأشار إلى أن الترابط كبير في العلاقات المصرية السعودية في الجانب القانوني، لافتا إلى أن «القضاء الإداري السعودي والقضاء الإداري المصري، مرتبطان بروابط قانونية وروابط ثقافية كبيرة جدا، وأن جذور الفكر متصلة في محاولة القضاء على الفساد والقضاء على مظالم المواطنين المتعاملين مع أجهزة الدولة من خلال هيئة قضائية تقدم خدمة العدل والعدالة»، مضيفا أن «أصل القانون لغته، اللغة العربية، وعندما نبحث عن معاني الثقافة واللغة العربية فنجد فنون الأدب كلها متأصلة بين المكتبة المصرية والمكتبة السعودية».

من ناحية أخرى كشف القيادي السابق بالجماعة الإسلامية، عوض الخطاب، أن قيادات الجماعة الإسلامية في مصر، لديها تفاصيل كاملة عن الخلايا النائمة و«الذئاب المنفردة» التي يتم استخدامها في تنفيذ عمليات مسلحة ضد قوات الجيش والشرطة، ولديها خريطة بطرق دخولهم وخروجهم من مصر، وأماكن التدريب، وطرق توصيل السلاح، نظرا لتورط عدد كبير منهم في تشكيل هذه الخلايا النائمة، وتنفيذ عمليات إرهابية ضد المؤسسات السيادية، لاسيما أبناء الوجه القبلي، وانتشارهم وسيطرتهم على محافظات صعيد مصر.

وأشار الخطاب، إلى أن الجماعة الإسلامية لها دور واضح في توطين الخلايا التكفيرية الجهادية في محافظات الصعيد، بل ولها اليد الطولى في خروج الشباب من مصر إلى وسوريا والعراق، والتدريب على السلاح والعمليات الجهادية، وعودتهم مرة أخرى، من خلال طرق خاصة بعيدا عن أعين الأجهزة الأمنية، وكما أنهم متورطون في تهريب عناصر الإخوان من مصر إلى السودان وتركيا.

وأوضح الخطاب، أن حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، المزمع انتخاب رئيسه خلال الأيام الجارية، يتم إدارته من الخارج عن طريق طارق الزمر، وعاصم عبد الماجد، ويتم التحكم في مختلف قراراته عن طريق القيادات الهاربة في الخارج، ووضعوا شخصية صورية في رئاسة الحزب، تنفذ لهم مطالبهم وتوجهاتهم العدائية ضد الدولة المصرية، والدليل على ذلك، أن لم يصدروا بيانا واحدا لإدانة ما يفعله عناصر الإخوان من عمليات مسلحة ضد الجيش والشرطة، أو الخلايا النائمة التكفيرية في سيناء والقاهرة.

وأكد الخطاب، أن مختلف القيادات القديمة بالتنظيم الجهادي، مؤيدة فعليا لطارق الزمر، وعاصم عبد الماجد، وما يطرحونه من عداء للدولة المصرية، وللرئيس عبد الفتاح السيسي، ولم يتراجعوا عن أفكارهم القديمة التي تدعوا إلى التكفير والتشدد، لكنهم يستخدمون التقية في تحركاتهم، ومواقفهم أمام الرأي العام، ويحاولون الاستفادة من القوانين الوضعية، وفقا لمبادىء سيد قطب، ولا يعترفون بسيادة الدولة، ومعاني الوطنية، ولا بمفاهيم الأمن القومي، والحفاظ على الدولة المصرية.

وأكد الخطاب، أن العناصر المشاركة في جلسات المراجعات داخل السجون، والتي تم الكشف عنها مؤخرا هي شخصيات موقفها مختلف تماما عن قيادات الجماعة الإسلامية الحالية الموالية لاتحاد الشرعية، وعودة محمد مرسي للحكم، ومن ثم عودة الإخوان للمشهد مرة أخرى ولو على حساب دماء شهداء الجيش والشرطة، لمجرد تحقيق مصالهم ومآربهم الخاصة، التي لاتمت للإسلام بصلة وتشوه صورته وشريعته السمحاء.

وأضاف الخطاب، أنه على الأجهزة الأمنية المصرية، العمل على تجفيف منابع الإرهاب، بإلقاء القبض على هذه القيادات، ومحاصرة تحركاتهم، وطرق تغريرهم بالشباب، ومصادرة الأموال التي يمتلكونها، وكشف مصادر دعمهم من الخارج أو الداخل، لإحكام السيطرة على هذه الشبكة الجهادية الكبرى التي تعمل في الخفاء، ودون أن تراعي أية قيم أو أعراف، ولا يعنيها سوى مصلحتها الخاصة.